السعودية تطلق نظاما لتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي

إنشاء لائحة للمنافسات والمشتريات للحفاظ على المال العام وتكافؤ الفرص

دخلت الإصلاحات الاقتصادية السعودية مرحلة جديدة بتنفيذ برنامج لحماية توازناتها المالية وتحصينها من الثغرات بهدف ضمان تكافؤ الفرص والنزاهة في إدارة الإنفاق الحكومي لتعزيز حربها المتواصلة على الفساد ورفع كفاءة الأداء الحكومي للوقوف وتعزيز الاستدامة في مواجهة التقلبات الاقتصادية المفاجئة والمتسارعة.

إجراءات لحوكمة الإنفاق العام

الرياض - بدأت السعودية أمس بتطبيق اللائحة التنفيذية الجديدة لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية، لتصبح نافذة على جميع الجهات الحكومية، وكذلك الشركات القائمة بالأعمال نيابة عن الجهات الحكومية بهدف رفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتعزيز الشفافية والنزاهة.

ونسبت وكالة الأنباء السعودية الرسمية إلى وزير المالية محمد عبدالله الجدعان قوله إن "اللائحة تُعد نتاج تعاون بين وزارة المالية ومركز تحقيق كفاءة الإنفاق وهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، إضافة إلى عدد من الجهات ذات العلاقة".

وأضاف أن اللائحة "تعمل على تقديم مكاسب وفرص للقطاع الخاص من خلال آليات وأساليب الشراء الجديدة التي ستعطي أفضلية للمحتوى المحلي، مع منح المنشآت الصغيرة والمتوسطة أفضلية في السعر بنسبة 10 بالمئة في عقود الأعمال والخدمات التي لا تندرج ضمن نطاق العقود عالية القيمة".

محمد عبدالله الجدعان

نهدف إلى تنمية الإمكانات المحلية وإيجاد فرص عمل

ويندرج النظام الجديد في إطار حرص الرياض على تعزيز فاعلية التخطيط المالي وإدارة الموارد المالية بفاعلية وحوكمة الإجراءات ذات الصلة بالمشتريات الحكومية وفق أفضل الممارسات المعمول بها عالميا.

ويرى خبراء أن الرياض تحاول تحدي التقلبات وتذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية، بالضغط على كلفة الإنفاق الحكومي من خلال حزمة من الإجراءات وتقديم حوافز للقطاع الخاص لقيادة دواليب الاقتصاد والمساهمة في عجلة التنمية.

كما تسعى الحكومة أيضا إلى معالجة جوانب القصور في النظام السابق من أجل الارتقاء بكفاءة الإنفاق في المشاريع التنموية وتعزيز قيم النزاهة والمنافسة، من خلال منع تأثير المصالح الشخصية، وحماية المال العام وضمان مبدأ تكافؤ الفرص.

وأوضح الجدعان أن المحتوى المحلي يهدف إلى تنمية الإمكانات المحلية وإيجاد الفرص الوظيفية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي. وأكد أن إدراج متطلبات المحتوى المحلي في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد سيسهم في تعزيز القدرات والمنتجات المحلية.

وتمنح اللائحة الأولوية والتفضيل السعري للمنتجات المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية، وهو ما من شأنه تحفيز الشركات على الإدراج في السوق المالية لتعزيز دورها وتطوير مساهمتها في الناتج المحلي.

وأشار وزير المالية إلى أن "هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية تعمل على إصدار قائمة بالمنتجات المحلية الواجب شراؤها من مصنعين محليين، كما سيكون للهيئة بالتعاون مع مركز تحقيق كفاءة الإنفاق دور كبير في تحديد المشاريع التي يجب تطبيق آلية الحد الأدنى للمحتوى المحلي فيها".

وسيكون للائحة دور مهم في التقييم المالي من خلال آلية تهدف إلى تخصيص وزن للمحتوى المحلي أثناء مرحلة التحليل المالي للعروض بحيث تعطي النسبة العالية من المحتوى المحلي فرصا أعلى للفوز بالمنافسة، كما ستكون مسؤولة عن عقود توطين الصناعة ونقل المعرفة.

وستوفر اللائحة مزيداً من الشفافية في كل إجراءات المنافسات والمشتريات، من خلال إتمام الإجراءات، بما في ذلك تقديم وفتح العروض، عبر البوابة الإلكترونية الموحدة التي أطلق عليها اسم "اعتماد".

وتعول الرياض على مساهمة النظام الجديد في تعزيز التنمية الاقتصادية وتطوير أعمال المشتريات الحكومية وإجراءاتها بما يحقق مستهدفات المحتوى والصناعة المحلية، ويدعمها بالعنصر البشري، بزيادة فرص العمل للمواطنين.

وتقترب السعودية من إنشاء بوابة موحدة لقياس المحتوى المحلي، حيث سيكون لها دور مهم في رقمنة التعاملات الحكومية من خلال متابعة الإجراءات الخاصة بالمحتوى المحلي، حيث تسمح لمقدمي العروض قياس مساهماتهم في المحتوى المحلي ومتابعة تطوراتها أثناء إجراءات التعاقد.

ولضمان فاعلية الإجراءات وضمان تطبيقها ستفرض الحكومة غرامات مالية على غير الملتزمين بمتطلبات المحتوى المحلي وذلك لتحقيق نتائج إيجابية بمشاركة جميع الأطراف المعنية.

وكانت خطوات التحول الاقتصادي في السعودية قد تسارعت منذ إعلان تحولات حازمة في أولويات الإنفاق الحكومي استنادا إلى معايير صارمة لتحديد الجدوى الاقتصادية.

وبرهنت الحكومة عن ذلك في العديد من الإجراءات. وقامت قبل ثلاث سنوات بوقف التعاقد على تنفيذ مشروعات تصل قيمتها إلى 267 مليار دولار وتأجيل تسديد المتأخرات المستحقة للشركات الخاصة إلى حين تدقيق الالتزامات.

وجاء تطبيق اللائحة بعد يوم واحد من إعلان العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز عن موازنة العام المقبل، وهي الأكبر في تاريخ البلاد حيث بلغ حجم الإنفاق فيها نحو 295 مليار دولار.

وكثفت المملكة السعودية من إجراءاتها في خفض الدعم الحكومي لتقليص حدّة آثار خفض إنتاج النفط، وتضمن ذلك فرض بعض الضرائب والرسوم لزيادة إيرادات الموازنة.

وتشير البيانات إلى أن موازنات دول الخليج بصفة عامة اقتربت من تحقيق التوازن وتتجه للانتقال إلى تحقيق فائض للمرة الأولى بعد خمس سنوات عجاف، في وقت تنتظر فيه اتضاح اتجاه أسعار النفط ونتائج اجتماع منظمة أوبك خلال الشهر الحالي.

وكانت الرياض قد أعلنت أنها تخطط لخصخصة الأصول الحكومية في 14 قطاعا، وتوقعت أن تجمع من خلالها نحو 200 مليار دولار، وذلك في إطار "رؤية المملكة 2030" التي تهدف لإعادة هيكلة الاقتصاد وبنائه على أسس مستدامة.

وتبلغ الإيرادات المتوقعة لأكبر منتج للنفط في العالم في موازنة العام المقبل نحو 222.4 مليار دولار، بتراجع نسبته 9.2 بالمئة عن إيرادات العام الحالي المتوقعة عند 244.8 مليار دولار.

ويرجح أن يرتفع عجز الموازنة إلى 50 مليار دولار، بارتفاع سنوي بنحو 42.7 بالمئة عن المقدر في العام الحالي والبالغ 35 مليار دولار.

نشاط الشركات اللبنانية يصل إلى طريق مسدود

توقف معظم القطاعات التجارية والصناعية يفاقم مخاطر ارتفاع البطالة

أطلق اللبنانيون صفارات الإنذار من خطر انضمامهم إلى جحافل العاطلين عن العمل مع تسارع وتيرة توقف أغلب الشركات في القطاعات الحيوية المنتجة عن النشاط بشكل كامل بعد أن باتت في طريق مسدود نتيجة أزمة مالية هي الأسوأ في تاريخ البلاد.

بيروت - تتزايد المؤشرات على أن أصحاب الشركات في لبنان يمرون بأسوأ الأزمات التي عرفتها البلاد منذ سنوات وسط توقعات بارتفاع المغادرين لسوق العمل مع انسداد الآفاق لحل المتاهة السياسية سريعا.

وتتوقع أوساط الأعمال أن يضطر نحو 20 بالمئة من التجار للتوقف عن العمل بحلول نهاية هذا العام، في ظل أزمة شح الدولار في السوق واستمرار الاحتجاجات التي تشل البلاد منذ أكثر من شهر.

وقبل أسابيع، تبلّغت ليتيسيا نيكولا من ربّ عملها أنها خسرت وظيفتها في خضم أزمة اقتصادية خانقة شكلت سببا في حركة احتجاج واسعة.

ومنذ منتصف أكتوبر، تشارك مهندسة الديكور ليتيسيا في التظاهرات الناقمة على السلطة السياسية والمطالبة برحيلها بسبب عجزها عن وضع حلول للأزمات التي تعصف بالبلاد على الصعد كافة. ووجدت نفسها بعد أسبوعين من "الثورة" عاطلة عن العمل.

وتقول لوكالة الصحافة الفرنسية "قلّت المشاريع منذ عام. كنا قد تبلّغنا قبل بدء الثورة بأننا سنحصل على نصف رواتبنا مقابل دوام جزئي في الشهرين الأخيرين من العام".

وبعد اندلاع التظاهرات التي شلّت البلد، أقفلت شركة الهندسة أبوابها لأسبوعين على غرار غالبية القطاعات. وبعد ذلك، تلقت ليتيسيا اتصالا للتوجه إلى المكتب حيث دُفع لها آخر راتب، وأبلغت أنها صُرفت من العمل.

وعلى غرار ليتيسيا، يجد آلاف من اللبنانيين أنفسهم مهددين بخسارة وظائفهم، وبعضهم خسرها بالفعل جراء صرف دون سابق إنذار، فيما تلقى موظفون في قطاعات عدة تعليمات بالحضور إلى مراكز عملهم بدوام جزئي مقابل نصف راتب.

ومن بين هؤلاء ماري، وهي موظفة تستخدم اسما مستعارا خشية خسارة وظيفتها في متجر ألبسة نسائية راق في بيروت تعمل فيه منذ 16 عاما.

وتوضح لوكالة الصحافة الفرنسية "بدأنا منذ مطلع الشهر أخذ يوميْ إجازة إضافيين في كل أسبوع. وأبلغنا رب العمل أنهم سيضطرون إلى دفع نصف راتب لنا، على أن يتمّ تعويضنا لاحقا إذا تحسن الوضع".

ولم تعترض ماري ونحو عشرين من زملائها على القرار، وتابعت موضحة "لأننا نخشى الأسوأ ولا أحد سيخاطر بخسارة وظيفته في ظل هذه الأوضاع السيئة".

وتتابع "نعرف أن الوضع سيئ منذ أشهر.. فمنذ أيام لم تدخل خمسون ألف ليرة إلى صندوقنا".

وتعدّ الأزمة الراهنة وليدة سنوات من النمو المتباطئ، مع عجز الدولة عن إجراء إصلاحات في البنى التحتية وخفض العجز، وتراجع حجم الاستثمارات الخارجية، عدا عن تداعيات الانقسام السياسي الذي فاقمه النزاع في سوريا المجاورة منذ العام 2011 على اقتصاد يعتمد أساسا على الخدمات والسياحة.

وارتفع الدين العام إلى 86 مليار دولار، ما يعادل 150 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، وفق المؤشرات الدولية الرسمية.

وكان لبنان ينتظر الحصول على 11.6 مليار دولار كهبات وقروض أقرّها مؤتمر سيدر في باريس العام الماضي، مقابل إصلاحات هيكلية وخفض عجز الموازنة، لكن الانقسام إزاء تطبيق هذه المشاريع والخلاف على الحصص والتعيينات، حال دون وفاء الحكومة بالتزاماتها.

وتقول مديرة مركز كارنيغي في الشرق الأوسط مهى يحي "لا نتجه إلى أزمة، نحن في خضم تدهور اقتصادي".

وتوقّع البنك الدولي أن يسجل العام الحالي نسبة ركود أعلى من تلك المتوقعة مع نمو سلبي بنحو 0.2 بالمئة.

وحذّر من أن معدل الفقر، الذي يطال ثلث اللبنانيين قد يرتفع إلى النصف، وأن نسبة البطالة البالغة أكثر من 30 بالمئة في صفوف الشباب مرشحة لارتفاع حاد.

الكوابيس تلاحق قطاع الأعمال

وتعتبر البطالة أزمة غير مستجدة، لكنها مستمرة في التفاقم في ظل الحالة الاقتصادية التي وصل إليها البلد الذي يعدّ أحد أكثر الدول مديونية في العالم.

وبدأت قطاعات حيوية التحذير من سيناريوهات كارثية. وبحسب الهيئات الاقتصادية، وهي تجمّع تنضوي ضمنه مؤسسات القطاع الخاص والمصارف، فإن آلاف المؤسسات مهددة بالإقفال وعشرات الآلاف من الموظفين والعمال مهددون بفقدان وظائفهم.

وأحصت نقابة أصحاب المطاعم والملاهي إقفال 265 مؤسسة خلال شهرين، متوقعة أن يصل العدد في نهاية العام إلى 465 مؤسسة.

وتشهد البلاد أزمة سيولة بدأت معالمها منذ مطلع العام، مع تحديد المصارف سقفا للتحويل إلى الدولار خفّضته تدريجيا، ما تسبب في ارتفاع سعر صرف الليرة الذي كان مثبتا على 1507 ليرات مقابل الدولار منذ سنوات، إلى أكثر من ألفين في السوق الموازية.

وحددت جمعية المصارف مؤخرا سقف السحب الأسبوعي للمودعين بألف دولار.

وحذّرت قطاعات عدة من أنها لن تتمكن من استيراد مواد أساسية من الخارج بسبب شح الدولار. وطالب وزير الصحة العامة جميل جبق الثلاثاء الماضي مصرف لبنان المركزي بالتدخل لتوفير المبالغ الضرورية اللازمة بالدولار لتسهيل استيراد المعدات الطبية.

ولاحظ اللبنانيون انقطاع عدد من الأدوية وارتفاعا كبيرا في أسعار المواد الغذائية، مقابل تقلّص قدرتهم الشرائية.

ويقول بلال دندشلي، المدير العام لشركتين صغيرتي الحجم تعمل إحداهما في قطاع دهانات الطرق وإجراءات الأمان وتعتمد على الاستيراد، "لم نعد اليوم قادرين على استيراد البضاعة أو تحصيل أموالنا من السوق".

مهى يحي

لبنان لا يتجه إلى أزمة، بل نحن في خضم تدهور اقتصادي

ويتحدث من مكتبه الصغير في بيروت عن صعوبات الزبائن غير القادرين على الدفع أيضا "كأننا نتسول أموالنا.. أريد من أحدهم عشرين ألف دولار، أحضر لي اليوم شيكا بألف دولار. فكيف سنستمر؟"

ويخشى بلال على مستقبله وموظفيه العشرة. ويقول "لا يعملون منذ نحو شهرين.. أستطيع أن أصمد لبضعة أشهر بعد، أو سأتجه إلى إقفال الشركة ومنحهم حقوقهم، وهذا أمر يعزّ عليّ لأنني سأجد كل ما بنيته خلال هذه السنوات ينهار أمامي".

ونبّه الاتحاد العمالي العام الأربعاء الماضي، من "صرف تعسفي" في عدد واسع من القطاعات، معتبرا أنه "لا يمكن قبول التحجج بظرف طارئ لا يتجاوز شهرا ونصف الشهر للقيام بهذه الحملة".